الأمم المتحدة

A/C.2/71/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء
على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

تايلند*: مشروع قرار

عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧٠/٢١٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وإلى جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، وإلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد[٢] من دولارات الولايات المتحدة ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ٧٧ والصين.

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) منذ عام ٢٠٠٨، أصبحت تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية تستخدم خط فقر قدره ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم.

241016 211016 16-18178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تأخذ في اعتبارها الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة ونسبة الناس الذين يعانون الجوع،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٣] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٤]،

وإذ تحيط علما بما يبذل من جهود متواصلة لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] الذي اعتمد في أيار/مايو ٢٠١١ في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[٦]، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[٧]، الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وإذ تسلم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وبالحاجة إلى أمور منها تحسين التنسيق وزيادة جودة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتركيزه،

وإذ تؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وكذلك الخطة العشرية الأولى لتنفيذها، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإذ تحيط علما مع التقدير بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، المعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“، وبالإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى من

---

(٣) القرار ١/٦٠.

(٤) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٦) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٧) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٢[٨]، ودعا إلى مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التنسيق على جميع المستويات بهدف النهوض بالاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاستثمار في القدرات المنتجة والمساعدة في مباشرة الأعمال ونموها والنهوض بفرص العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، وبالجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥، الذي عُقد حول موضوع ''تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمالة وتوفير العمل اللائق للجميع''، وإذ تحيط علما أيضا بنتائج الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥، بما في ذلك اقتراح إنشاء شبكة عالمية من الجهات المعنية بإيجاد فرص العمالة وتوفير العمل اللائق من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي جرى التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٩] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٠]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣ (A/67/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفرع واو.

(٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٠) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تقر في هذا الصدد بالجهود المبكرة المبذولة من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك عقد المنتدى الافتتاحي المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتشدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز المنتدى وتحسين التخطيط له باعتباره الآلية الرئيسية لمتابعة نتائج تمويل التنمية بغية إجراء مداولات موضوعية بشأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛

وإذ تحيط علما باعتماد وثيقة نيروبي مافيكيانو[11] في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، خلال الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في نيروبي في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦؛ وإذ تؤكد من جديد دور المؤتمر باعتباره جهة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وإذ تقر بأن التجارة والتنمية يمكن أن تسهما في القضاء على الفقر وبأن للمؤتمر بالتالي دورا تضطلع به في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، أكبر تحد عالمي في سبيل التنمية المستدامة ومتطلب لا غنى عنه لتحقيقها،

وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر واللامساواة، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري بأسره، وإذ تسلم في هذا الصدد بضرورة فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر فهما أفضل،

وإذ تؤكد من جديد أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، وأن أشد البلدان ضعفا، وعلى وجه الخصوص البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان والشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال الأجنبي، تستحق اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، وأن هناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية لعواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك آثارها على التنمية، والبوادر التي تدل على حدوث انتعاش متفاوت وهش

(١١) TD/519/Add.2.

وبطيء، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء المخاطر الطّرَفية التي قد يكون لها تأثير قوي وعلى تحسين ظروف واستقرار الأسواق المالية والمحافظة على الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة تنطوي على تحديات ومخاطر حدوث تراجع، بما في ذلك التقلب الشديد في الأسواق العالمية والتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة وبخاصة في صفوف الشباب، وعدم قدرة بعض البلدان على تحمل الديون، وتفشي الضائقة المالية التي تفرض تحديات على الانتعاش الاقتصادي العالمي وتعكس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وتشدد على لزوم مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال النظمية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تؤكد من جديد أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا الراهن وأن آثاره الضارة تقوض قدرة كافة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، وأن الزيادات في درجة حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات وغيرها من الآثار المترتبة على تغير المناخ تؤثر بشكل خطير على المناطق الساحلية والبلدان الساحلية المنخفضة، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن الخطر بات يهدد بقاء العديد من المجتمعات، ونظم الدعم البيولوجية في الكوكب، الأمر الذي يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الأخيرة وصونها والإبقاء عليها،

وإذ يساورها القلق من اقتراب نهاية عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) مع استمرار تفاوت التقدم المحرز في الحد من الفقر واستمرار زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر، بمختلف أشكاله وأبعاده، وزيادة حدة اللامساواة في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يشكل النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا،

وإذ تسلم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب معالجة أوجه التفاوت هذه بإجراءات منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ تؤكد أن الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك تدفقات الأموال والأصول غير المشروعة، يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية، وإذ تشدد على ضرورة استرداد هذه الأموال

والأصول وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وإذ تهيب بجميع الدول الأعضاء تحديد مخاطر غسل الأموال وتقييمها والتصدي لها، بوسائل منها التنفيذ الفعال للمعايير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية،

وإذ تحث جميع البلدان على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٢] والانضمام إليها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإذ تشجع الأطراف على استعراض تنفيذها، والالتزام بجعل الاتفاقية أداة فعالة لردع الفساد والرشوة وكشفهما ومنعهما ومكافحتهما، ومقاضاة المتورطين في أنشطة الفساد، واسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية، وإذ تشجع المجتمع الدولي على استحداث ممارسات جيدة فيما يتعلق بإعادة الأصول،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإذ تؤكد أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تسلّم بأن القضاء على الفقر يتطلب اتباع نهج متوازن إزاء الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ضمانا لتفادي زوال المكاسب التي تحققت،

وإذ تؤكد من جديد أن المرأة مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر واللامساواة، من خلال العمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر، في المنزل والمجتمع المحلي ومكان العمل، وأن الأدلة تبين أن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومشاركة المرأة في الاقتصاد وقيامها بأدوار قيادية فيه بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية بشكل كبير، وإذ تؤكد من جديد أيضا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة يسهمان كذلك إسهاما بالغ الأهمية في التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٣] ويؤديان دورا حاسما في القضاء على الفقر،

---

(١٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

(١٣) القرار ١/٧٠.

وإذ تسلم بأهمية دعم البلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز تمكين الفقراء، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا، وغيرهم ممن يعيشون في أوضاع هشة،

وإذ تسلم أيضا بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تساهم في تأنيث الفقر،

وإذ تسلم كذلك بالدور الأساسي لحشد الموارد المالية وغير المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد، وبأهمية اتّساق السياسات وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة، على جميع المستويات ومن جميع الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ الزيادة الصغيرة المسجلة في المساعدة الإنمائية الرسمية التي بلغت ١٣١,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥، مقارنة بعام ٢٠١٤،

وإذ تعرب عن القلق لأن مجموع مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وإذ تأخذ في الاعتبار أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أساسية لتمويل التنمية في البلدان النامية، وإذ تدعو البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد النسبة المستهدفة أن تكثف جهودها لزيادة المساعدة التي تقدمها وتبذل جهودا إضافية من أجل الوفاء بنسبها المستهدفة من المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تؤكد أن السياسات العامة وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بصورة فعالة يمثلان لجميع البلدان، إذا ما جرى تأكيدهما بمبدأ المسؤولية الوطنية، أمرا بالغ الأهمية للسعي المشترك لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلم بأن الموارد المحلية تتولد أولا وقبل كل شيء من خلال النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مواتية على جميع المستويات،

وإذ تقر بأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بل مكملا له بالأحرى، وإذ تسلم بإسهامات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تقر أيضا بأن إرساء إدارة رشيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع ومطرد ومنصف، بالاستناد إلى توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع وزيادة الإنتاجية وتهيئة بيئة مواتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص ومباشرة الأعمال الحرة، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بصيغتها التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتغطي ما لم يتحقق منها، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لها دور مهم في زيادة أثر الاستثمار العام والخاص إلى أقصى حد ممكن،

وإذ تؤكد الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تشدد على الدور الأساسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في إطار استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجالي القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، وما يستتبعه ذلك من مساهمة لها في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تحديدا، وإذ تشدد أيضا على أن البلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع تحتاج أيضا إلى اهتمام خاص،

وإذ تحيط علما بالعمل المنجز في إطار خطة العمل المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة من أجل القضاء على الفقر التي تستخدم لتنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مساندة الدول الأعضاء من خلال تقديم المشورة والدعم البرنامجي، ويشارك فيها أكثر من ٢١ وكالة وصندوقا وبرنامجا ولجنة إقليمية، وإذ تشجع على مواءمة ذلك العمل مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد أهمية السياسات التي تعالج القضايا الهيكلية الأطول أجلا، بما في ذلك القيود الهيكلية التي تواجهها المرأة كمساهم في الاقتصاد والسياسات التي تؤدي إلى تنويع اقتصادات السلع الأساسية وإدماج السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في استراتيجيات أوسع نطاقا للتنمية والقضاء على الفقر على جميع المستويات،

وإذ تؤكد أيضا أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلي الركب عن أي أحد في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“[١٤]؛

٢ - تؤكد من جديد أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [١٣] التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتغطي ما لم يتحقق منها، فيما يتصل بالقضاء على الفقر، وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[١٥] جزءا لا يتجزأ منها؛

٤ - تؤكد من جديد كذلك ضرورة أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في تأكيد دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية الفعالة المتزايدة ببرامج وتدابير وسياسات دولية عملية فعالة داعمة ترمي إلى إتاحة مزيد من فرص التنمية للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الحيز السياساتي والاستراتيجيات المتعلقة بتولي السلطات الوطنية زمام الأمور والأولويات الوطنية والسيادة الوطنية؛

٥ - تسلم بأن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية؛

٦- تشدد على أهمية استخلاص الدروس من تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإحصائية ونُظم الرصد على الصعيد الوطني، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار والخبرات، وعرض مبادرات واستراتيجيات مبتكرة وفعالة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل اللائق، من أجل توليد الزخم اللازم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

---

(١٤) A/71/181.

(١٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

٧ - تشدد على ضرورة إيلاء الأولوية العليا في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من أجل ضمان عدم زوال المكاسب التي تحققت، مع تأكيد أهمية معالجة أسباب الفقر والتحديات التي ينطوي عليها باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٨ - تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية ودورها على الصعيد الإقليمي، ولا سيما دور لجانها الإقليمية حسب الاقتضاء، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٩ - تشدد على أن تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي يمكن أن يحفز على بذل الجهود للقضاء على الفقر وأنه يوفر مزايا عدة منها تبادل أفضل السياسات والتجارب والخبرات التقنية وحشد الموارد وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية وتهيئة الظروف المؤاتية لإيجاد فرص العمل؛

١٠ - تهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء، أن يواصل إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، وأن يعجل باتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية والتحديات التي ينطوي عليها الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع والجوع وجميع أشكال سوء التغذية، لما لهذه العوامل من آثار سلبية في التنمية المستدامة، وذلك باتباع استراتيجيات متكاملة منسقة متماسكة على جميع المستويات، وتهيب بالبلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد أن تفعل ذلك من خلال توفير موارد مالية يمكن التنبؤ بها على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف؛

١١ - تؤكد أهمية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات للقضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع وتحقيق التكامل الاجتماعي، حسب الاقتضاء؛

١٢ - تقر بأن القضاء على الفقر يمثل تحديا معقدا، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تتحرك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار ما تبذله من جهود للتعجيل بالقضاء على الفقر، انطلاقا من الأولويات الوطنية، على أن تظل تنمية القدرات الوطنية في البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية التي يتعين التركيز عليها، وأن تعمل بطريقة متكاملة منسقة متماسكة، من خلال برامج ومشاريع إنمائية تُعنى بالقضاء على الفقر باعتباره

الهدف الأساسي، في حدود ولاية كل منها، وذلك لضمان عدم فقدان المكاسب التي تحققت، وأن تستفيد بالكامل من الركائز المترابطة التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي يعزز كل منها الآخر، وتشجع على اتباع استراتيجيات متنوعة؛

١٣ - تسلم بالدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية، بما في ذلك، منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا في المساهمة في أنشطة الدعوة على الصعيد الدولي للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك من خلال التعليم والتدريب؛

١٤ - تشدد على أن التمويل العام الدولي يؤدي دورا هاما في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حشد الموارد العامة على الصعيد المحلي، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا والأكثر ضعفا ذات الموارد المحلية المحدودة، وأن من المهم استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، وأن يعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزاماتهم ويعملون على الوفاء بها، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٥ - ترحب بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري[٩]، وتعرب عن قلقها من أن بلدانا عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤكد مجددا أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمرا حاسما، وترحب بتلك البلدان القليلة التي أوفت بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية أو تجاوزته، وحققت هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو تجاوزته، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف جهودها لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود

إضافية ملموسة لتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وترحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي أكد فيه مجددا التزامه الجماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ضمن الإطار الزمني لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتتعهد بالقيام على نحو جماعي بتحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا في الأجل القصير، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا ضمن الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا؛

١٦ - تقر بأهمية تركيز أغلبية الموارد المقدمة بشروط ميسرة على أكثر البلدان احتياجا وأقلها قدرة على تعبئة موارد أخرى، وتلاحظ في هذا الصدد مع بالغ القلق تراجع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل البلدان نموا، وتتعهد بعكس اتجاه هذا التراجع، وترحب بأولئك الذين يخصصون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مساعداتهم الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا؛

١٧ - تؤكد أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي للوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها زيادة الوعي العام وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المعونة وتحقيق نتائج ملموسة، وتشجع البلدان الشريكة على الاستفادة مما أُحرز من تقدم في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما فعالا لتساعد في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتشجع على نشر خطط استشرافية تزيد من وضوح التعاون الإنمائي المستقبلي وشفافيته وإمكانية التنبؤ به، وذلك وفقا لعمليات تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية، وتحث البلدان على تتبع عمليات تخصيص الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإبلاغ عن ذلك؛

١٨ - تلاحظ أن من أوجه الاستخدام المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، وتلاحظ أيضا أن ذلك يمكن أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب ويساعد في تعزيز بيئات محلية مواتية وتوفير الخدمات العامة الأساسية، ويمكن استخدامه أيضا لإتاحة تمويل إضافي عن طريق التمويل المختلط أو الجماعي وتخفيف المخاطر، ولا سيما في استثمارات الهياكل الأساسية وغيرها من الاستثمارات التي تدعم تنمية القطاع الخاص؛

١٩ - ترحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وتنوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضع في اعتبارها أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من مراعاة الأوضاع الخاصة لكل بلد على حدة مراعاة تامة؛

٢٠ - تؤكد أهمية استخدام المؤشرات المتعددة الأبعاد لكي تعكس بفعالية واقع سكان جميع البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى استعراض المعايير الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الحصول على التعاون الدولي، واضعة في اعتبارها أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والحد من انعدام المساواة في جميع البلدان النامية حسب خطة عام ٢٠٣٠؛

٢١ - تسلم بالضرورة الملحة للتصدي للفقر والجوع وسوء التغذية والأمن الغذائي، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق مكاسب جمّة على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة برمّتها، وتشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي وتكريس الموارد لتنمية المناطق الريفية والحضرية والزراعة ومصائد الأسماك المستدامة، ولدعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، والرعاة والصيادين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا؛

٢٢ - تسلم أيضا بأن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مرهن بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتؤكد على أهمية حفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب والغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخداما مستداما، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية، فضلا عن تشجيع السياحة المستدامة، والتصدي لندرة المياه وتلوثها، وتدعيم التعاون على مكافحة التصحر والعواصف الرملية وتدهور الأراضي والتربة والجفاف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي بحزم لخطر تغير المناخ وتدهور البيئة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[١٦]؛

٢٣ - تشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على تعزيز تمويل الأمم المتحدة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده عن طريق التبرعات المقدمة للصناديق المتعلقة بالفقر على نطاق المنظومة؛

---

(١٦) A/CONF.216/5، المرفق.

٢٤ - تسلم بأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد والمنصف أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية والاجتماعية على جميع المستويات؛

٢٥ - تؤكد العزم على القضاء على الفقر المدقع لدى جميع السكان في كل مكان، وهو يُقاس حاليا بمن يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم، والجهود المتمثلة في تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل؛

٢٦ - تسلم بأن الفقر متعدد الأبعاد، وتدعو الحكومات الوطنية إلى النظر، بدعم من المجتمع الدولي، في وضع مقاييس تكميلية تجسد على نحو أفضل هذا الطابع المتعدد الأبعاد، وتشدد على أهمية التوصل إلى فهم مشترك فيما بين الحكومات الوطنية والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لطابع الفقر المتعدد الأبعاد؛

٢٧ - تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل جهودها الطموحة سعيا لاتباع نُهج اجتماعية واقتصادية مستدامة تكون أكثر شمولا وإنصافا وتوازنا واستقرارا وتوجها نحو التنمية للتغلب على الفقر، وبالنظر إلى أن اللامساواة تؤدي إلى استفحال الفقر، فإنها تشدد على أهمية التحول الهيكلي المفضي إلى التصنيع الشامل للجميع والمستدام، على نحو يسهم في توفير فرص العمل والحد من الفقر، والاستثمار في الزراعة المستدامة وفي تطوير البنى التحتية القادرة على الصمود، وتعزيز الترابط، وتحقيق هدف توفير الطاقة، والنهوض بفرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٢٨ - تدعو جميع الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، إلى أن تتبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالبرامج والسياسات التي تتصدى لأشكال اللامساواة تحقيقا لمنفعة من يعيشون في فقر مدقع، وتعزز مشاركتهم بصورة نشطة في تصميم وتنفيذ تلك البرامج والسياسات بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الإقليمية حسب الاقتضاء، إلى القيام بأنشطة للتعجيل بتنفيذ العقد الثاني واستعراض التقدم

المحرز في هذا الصدد، بالتشاور مع الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة ذات الصلة؛

٣٠ - تلاحظ بقلق استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، بما في ذلك في صفوف الشباب والشابات بوجه خاص، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ١٩٧,١ مليون في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٧ مليون عاطل مقارنة بعددهم قبل الأزمة، وتسلم بأن توفير العمل اللائق للجميع يظل أحد أفضل السبل للخروج من حلقة الفقر، وتدعو في هذا الصدد البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء الآخرين في التنمية إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، على اعتماد سياسات تتماشى مع الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين بوصفه إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ في سياقه مجموعة السياسات التي تناسب خصيصا حالته وأولوياته الوطنية من أجل تشجيع الانتعاش الذي يتيح فرص عمل كثيرة وتعزيز التنمية المستدامة؛

٣١ - تحث الدول الأعضاء على التصدي للتحدي العالمي المتمثل في بطالة الشباب عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب، حيثما كانوا، فرصة حقيقية لإيجاد عمل لائق ومنتج، وتؤكد في هذا السياق ضرورة وضع استراتيجية عالمية بشأن عمالة الشباب، بالاستناد، في جملة أمور، إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وإلى نداء منظمة العمل الدولية من أجل العمل؛

٣٢ - تشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتشجيع على تمكين المرأة والفقراء والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تستند إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وتغطي ما لم يتحقق منها، وتحسين سبل الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك تيسير التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة، وإزالة العوائق التي تحول دون الاستفادة من الفرص ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بنموها، وتنمية الزراعة المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، مع بذل جهود إضافية على الصعيد الوطني لوضع سياسات اجتماعية فعالة، بما في ذلك توفير الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية، وتحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية رقم ٢٠٢؛

٣٣ - تؤكد أهمية اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر وتنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة وضع وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استنادا إلى الأولويات الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة؛

٣٤ - تشدد على الإشارة الواردة في أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتعلقة بضرورة كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بسبل منها التعاون الإنمائي المعزّز، بهدف تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده؛

٣٥ - تحث المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثائق الختامية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة بالصيغة التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، وبوسائل التنفيذ، بما فيها خطة عمل أديس أبابا؛

٣٦ - تحث أيضا المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[١٧]، دعما لأهداف العقد الثاني؛

٣٧ - تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية والنزاعات وحالات تفشي الأمراض الكبرى تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يولي الأولوية لمعالجتها، ويكثف جهوده لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل اللازم لبناء السلام وتحقيق التنمية في سياق ما بعد انتهاء النزاع؛

٣٨ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، أن تقوم، وفقا لولايتها، بإيلاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة تكثيف الجهود المبذولة في هذا المجال لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع والجوع؛

٣٩ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تدعم، في نطاق ولاية كل منها وفي حدود الموارد المتاحة لها، الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز

(١٧) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

قدراتها فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف العقد الثاني؛

٤٠ - تشجع على زيادة التقارب والتعاون فيما بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة في تبادل المعارف وتعزيز الحوار في مجال السياسات وتيسير التآزر وحشد الأموال وتقديم المساعدة التقنية في مجالات السياسات الرئيسية التي يقوم عليها برنامج توفير العمل اللائق وفي تعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمسائل العمالة، بوسائل منها تفادي ازدواجية الجهود؛

٤١ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وفي حدود موارده، أن تكفل عدم تخلي الركب عن أي أحد في تنفيذ هذا القرار؛

٤٢ - تدرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة المماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل، ولذلك، تطلب من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان؛

٤٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريرا شاملا يتضمن تقييما لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، بما في ذلك توصيات للحفاظ على الزخم الذي ولّده تنفيذ العقد، مع مراعاة إمكانية الإعلان عن عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)“ في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى“.